الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

تجسيدا للخيارات الاستراتيجية ولالتزامات الرئيس تبون

11 ألف مشروع بالجامعات لنيل شهادة مؤسسة ناشئة

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أنه تم إحصاء في إطار شهادة مؤسسات ناشئة، أزيد من 11450 مشروع مؤهل لكي يكون مشروع فكرة مبتكرة.

ولدى نزوله ضيفا على "فوروم الأولى"، الاثنين، أوضح بداري أن "مصالحه تسعى لكي تجعل من الجامعة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا تجسيدا للخيارات الاستراتيجية وتنفيذا لالتزامات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون".

كما أضاف أنه "من الضروري أن تصبح الجامعة الجزائرية ذلك الهيكل الحيوي الذي يتفاعل مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي، وأن تصبح أيضا الوسيط الذي سيمكن من خلق المعرفة ونشرها، تطوير البحث العالمي المفيد، وكذلك خلق الثروة من خلال التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل".

وفي إطار شهادة مؤسسات ناشئة، كشف بداري أنه "تم إحصاء أزيد من 11450 مشروع مؤهل لكي يكون مشروع فكرة مبتكرة، وبأن أصحاب هذه المشاريع الذين سيتخرجون في جوان المقبل بإمكانهم الاستفادة من تمويل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، ومن التسهيلات التي ترافقهم خلال كل مراحل إنشاء هذه المؤسسات التي ستساهم في خلق الثروة والتنمية الاقتصادية، خاصة على مستوى المحلي وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة بين قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة".

من جانب آخر، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، خلال تدخله أن مراجعة نظام "أل أم دي" ستتم بمشاركة كل الفواعل لاتخاذ ما هو مناسب للجامعة الجزائرية التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والقاطرة التي تقود المجتمع إلى بر الأمان والرفاهية.

كما أضاف أن "نظام أل أم دي" ومنذ تطبيقه لم يخضع لإصلاح قوي، وأن الوقت قد حان لإعادة النظر فيه وفقا لمخرجات اجتماع مجلس الوزراء الأخير.

وأشار أن "المراجعة ستتم بمشاركة كل الفواعل الجامعية، خاصة أن نجاح الطالب يعتبر أولوية وطنية بيداغوجية اقتصادية واجتماعية" وأنه "سيتم رفع هذه المقترحات في حينها، إلى مجلس الحكومة، ثم ترفع إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما هو مناسب للجامعة الجزائرية".

كما أشار بداري أن "نظام التعليم العالي بالجزائر مر بأربعة إصلاحات رئيسية سنوات 1971، 1984، 1998 و2004 وأن الوقت قد حان للتفكير من أجل تحسين ما هو موجود حاليا".

وفيما يخص نظام الخدمات الجامعية، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن "مصالحه قامت بتقديم بعض النصوص واقتراحها على الجهات الوصية، من أجل تحسين نظام الخدمات الجامعية وأنه سيتم لاحقا تنصيب لجان مختصة لتقديم الاقتراحات التي تصب في إطار الإصلاح التدريجي للخدمات الجامعية بما يرجع بالفائدة على الطالب والاقتصاد الوطني".

■ كمال. ل

آفاق تعاون بين الجامعات الجزائرية والموريتانية

قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الموريتاني، محمد الأمين ولد أبي ولد الشيخ الحضرمي، أمس الإثنين بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس إن آفاق التعاون بين الجامعات الجزائرية ونظيراتها الموريتانية مهمة جدا وواعدة.

وصرح الوزير الموريتاني على هامش زيارة قام بها ببومرداس للإطلاع على إمكانات جامعتها مرفوقا بإطارات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن "إمكانات التعاون التي يتطلع إليها البلدان لا يمكن اختزالها في موضوع أو مكان واحد فهي تشمل شتى المجالات والمواضيع والميادين العلمية". وأضاف أن وزارته تتطلع لعلاقات تعاون وشراكة وتبادل بين البلدين في مجالات التعليم العالي تكون عميقة ومتنوعة من خلال إشراك أخصائيين من جامعتي بومرداس ونواكشوط. وقال أن التأسيس لهذه العلاقات من شأنه "إفادة جامعة نواكشوط في تكوين المكونين أساسا وتبادل الخبرات والتجارب والأطروحات والبحوث العلمية"/ ميديا "استعداد" بلاده لتعميق التعاون الثنائي في المجال.

إصلاح نظام "أل أم دي" وخوصصة الجامعات وتحسين الخدمات

أساتذة وطلبة يدعمون قرارات مجلس الوزراء في قطاع التعليم العالي

ثمن ممثلو الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة قرارات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في مجلس الوزراء المنعقد الأحد، والرامية إلى إعادة النظر في نظام التكوين الجامعي "أل أم دي" وإصلاح شامل للخدمات الجامعية مع فتح مجال الاستثمار في القطاع أمام الخواص، مع إمكانية الاستفادة من التمويل البنكي، وهي القرارات التي اعتبروها بمثابة انطلاقة حقيقية للإصلاح في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

إلهام بوثلجي

وفقا لما أمر به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في مجلس الوزراء، سيتم فتح نقاش واسع مع مختلف الفاعلين في قطاع التعليم العالي لإصلاح نظام "أل أم دي" وهذا بعد ما سبق للوزارة أن باشرت منذ حوالي شهر في مشروع إصلاح ميادين التكوين وتوحيدها، مع إعادة النظر في سنوات التكوين ورفعها إلى أربع سنوات في الليسانس وهذا في إطار برنامج "عصرنة الجامعة".

وفي السياق ذاته، وتكملة للإصلاحات أمر الرئيس ولأول مرة بفتح التمويل البنكي للخواص للاستثمار في إنشاء جامعات خاصة، لاسيما أن دفتر الشروط القديم يخص إنشاء مؤسسات تكوين عال، خاصة الجامعات، والتي تضمن التكوين العالي للطلبة الناجحين في البكالوريا، بالإضافة إلى استحداث بطاقية مرجعية للتخصصات العلمية، لمعادلة شهادات الجامعات الأجنبية، بصفة آلية لحاملها من الجزائريين، وفي الشق الخدماتي شدد الرئيس على ضرورة بعث إصلاح شامل لقطاع الخدمات الجامعية، من حيث الكيف والكمّ.

مديرة التكوين: مشروع عصرنة التعليم العالي جاء لإصلاح "ال أم دي"

وبهذا الصدد، أكدت مديرة التكوين في الطور الثاني بوزارة التعليم العالي، فايزة أمين، لـ"الشروق" بأن النقائص التي اكتنفت نظام "أل أم دي" منذ تطبيقه سنة 2004 دفعت إلى إدخال إصلاحات عليه، والبداية كانت بندوة الإصلاح سنة 2016، حيث تم العمل على تكييف الجامعة مع المحيط الاقتصادي، والآن في سنة 2023 -تقول المتحدثة- حان الوقت لنعيد النظر في النظام الحالي، ومن أجل ذلك كان هناك التفكير في عصرنة التعليم العالي والذي انطلق قبل انعقاد مجلس الوزراء، مشيرة إلى أنه سيتم إدخال بعض الإصلاحات وفقا لمقترحات الفاعلين في القطاع وهذا بعد تشخيص الوضع الحالي وتقييمه للخروج بتصور مشترك.

سعدودي: إصلاح نظام "أل أم دي" قرار حاسم من السلطات العليا

وفيما يخص قرار إصلاح نظام "أل أم دي"، قال الأستاذ بجامعة المدية شاذلي سعدودي، لـ"الشروق" إنه قرار حاسم من السلطات العليا في البلاد، ولطالما كان مطلبا ملحا للأسرة الجامعة طيلة سنوات، ليصرح: "كنا نلح منذ مدة على أن نظام "أل أم دي" الذي سرنا فيه منذ 20 سنة فشل رغم كل الترقيعات التي مسته".

وفيما أكد المتحدث بأن النظام الكلاسيكي ليس مثاليا للتحولات التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عالميا، إلا أن قرار مجلس الوزراء بإحداث إصلاح شامل بين النظامين من شأنه أن يقدم نتيجة ملموسة، مضيفا: "نناشد الحكومة والوزارة أن لا تتخذ القرار بشكل متسرع وأن تكون مشاورات موسعة وتقام ندوة خاصة في كل قسم من الأقسام بمشاركة كل الأطراف لترفع على مستوى كل جامعة وتطرح في الندوات الجهوية"، ليثمن قرار الرئيس الرامي إلى إصلاح جذري باستشارة الفاعلين والمختصين.

إسحاق خرشي: أهمية بالغة تعليميا واقتصاديا للجامعات الخاصة

ومن جهته، يرى الأستاذ الجامعي المتخصص في الاقتصاد، إسحاق خرشي، أن قرار فتح الاستثمار لإنشاء جامعات خاصة يكتسي أهمية بالغة من الناحية التعليمية والاقتصادية، إذ أنه سيسمح بخلق مناصب شغل ولو كانت محدودة للأساتذة حاملي شهادة الدكتوراه، كما سيكون فرصة للطلبة الذين يرغبون في الحصول على مستوى تكويني عال وظروف إقامة وتكوين جيدة، ولفت ذات المتحدث إلى أن للجامعات الخاصة إمكانات في تقديم إنتاج علمي بمستوى عال. وفيما ثمن خرشي مقترح فتح رأس المال للخواص لتشجيعهم لإنشاء جامعات خاصة، فقد أشار إلى بعض العراقيل التي يستوجب أخذها بعين الاعتبار لإنجاح التجربة، والمتعلقة بنسبة الإقبال على مثل هذه الجامعات والتي بينت التجربة -يقول- مع مؤسسات التكوين العالي الخاصة الموجودة بأنها ضئيلة لارتفاع تكلفة الدراسة التي قد تصل من 30 حتى 40 مليون سنتيم للسنة الجامعية الواحدة مقارنة بالجامعات الحكومية، فضلا عن عدم ضمان التوظيف للخريجين وإشكالية اعتماد الشهادة، وهو ما ينبغي -حسبه- أن يؤخذ بعين الاعتبار.

وأضاف ذات المتحدث بأنه حتى تكون الجامعات الخاصة ناجحة ينبغي أن يمنح لها بعد دولي من خلال الشراكة مع جامعات دولية، إذ يمكن استثمار العلاقات السياسية الاقتصادية مع عدة دول ككوبا وإيطاليا وأمريكا مثلا لتوطيد العلاقات في الجانب العلمي والبحثي، ما سيجعل الإقبال عليها من قبل الطلبة أحسن من الجامعات الخاصة الوطنية.

اتحاد الطلبة: إصلاح الخدمات الجامعية ضرورة ملحة

إلى ذلك، رحب أكنوش محمد، رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام للطلبة الجزائريين، بمخرجات مجلس الوزراء فيما يخص إصلاح قطاع التعليم العالي، ولاسيما الشق الخدماتي المتعلق بالخدمات الجامعية والذي لطالما كان ومايزال مطلبا ملحا للطلبة الجامعيين، مؤكدا في تصريح لـ"الشروق" بأنه وجب ويشكل ملح إعادة النظر في وضعية الخدمات الجامعية من حيث الإيواء والإطعام والخدمات المقدمة للطلبة والتي لها تأثير قوي ومباشر على التحصيل العلمي للطلبة. وفي السياق ذاته، قال أكنوش إن إصلاح نظام "أل أم دي" حتمية تفرض منحه نفسا جديدا للتماشي مع المستجدات العالمية لنظام التكوين العالي والتي ينبغي أن يراعى فيها إدماج مواد تكوين تراعي خصوصية المرحلة وتأخذ بعين الاعتبار الثغرات الموجودة فيه منذ سنوات.

L'EST RÉPUBLICAIN

ENTRE LMD ET « ANCIEN SYSTÈME »

L'université à l'heure de la réforme

■ De notre bureau d'Alger

Il y a quelques semaines le directeur des études au ministère de l'Enseignement supérieur indiquait à demi-mot l'intention de son département de revenir à la licence de quatre ans, un schéma progressivement abandonné, à la faveur de la mise en place du fameux LMD en 2004.

En faisant une telle annonce, Djamel Boukezzata, confirmait l'existence d'une volonté politique d'aller au-delà du constat d'échec de la mise en place du système LMD en posant les assises d'un nouveau système de formation supérieure qui soit en corrélation avec l'écosystème économique et social de l'université.

Le dernier Conseil des ministres a été une occasion pour le président de la République de poser comme urgence « Le renforcement de la cohésion entre le secteur de l'Enseignement supérieur et des Start-up », tout en saluant la synergie des efforts en faveur de l'économie national. S'il est vrai que l'Enseignement supérieur et le monde des Start-up sont des domaines voisins, en cela qu'ils font appel au savoir et à l'intelligence dans notre pays, ils souffrent d'une forme de cloisonnement qui empêche une interconnexion productive à laquelle le président Tebboune appelle de ses vœux.

Les responsables de ces deux départements sont désormais mis en demeure de trouver la bonne martingale pour conjuguer Start-up et recherche universitaire pour en faire le moteur de développement de l'économie nationale. Mais au-delà de la synergie entre université et Start up, qui est un objectif à court terme, il s'agit pour le ministère de l'Enseignement supérieur de poser l'esquisse d'une réforme profonde de l'Université en lui fixant un horizon en termes de calendrier.

Selon le communiqué du Conseil des ministres, il s'agira de « la révision minutieuse de l'organisation actuelle des deux systèmes LMD et classique, selon une version consensuelle de la famille universitaire, les propositions devant être soumises au Conseil du Gouvernement avant d'être présentées au Conseil des ministres ». Le terme « consensuel » n'est pas fortuit dans les propos du Président, car il y actuellement au sein de la famille universitaire deux approches qui se télescopent, l'une prônant la rupture totale avec le LMD, au motif qu'il a « échoué » et le retour à l'ancien système, l'autre jugeant qu'il s'agira de faire un tri entre le bon et le moins bon dans ce système qui a vu le jour dans les pays anglo-saxon.

En attendant les propositions, le président de la République pose déjà quelques jalons. Comme par exemple « l'élaboration d'une nomenclature de spécialités scientifiques pour l'équivalence des diplômes des universités étrangères, systématiquement par le diplôme algérien, en vue de faciliter le retour des compétences et de bénéficier de leur formation supérieure et des expériences de nos étudiants à l'étranger ». Dans le cadre de cette réforme, le président Tebboune entend dépasser les tabous dogmatiques, prônant l'ouverture de l'université au secteur privé, suivant les standards internationaux, notamment en terme d'infrastructures, avec possibilités de financement bancaire pour leur réalisation ».

Au-delà des contenus, des diplômes et du nombre d'années de formation, il s'agira également pour les responsables de l'Enneigement supérieur de faire bouger les lignes concernant le système des œuvres universitaires qui est à bout de souffle. Il s'agira donc aux responsables de l'Enseignement supérieur, de savoir tirer le meilleur de la divergence et de la profusion des points de vue pour porter une réforme universitaire profonde et large pour au moins deux objectifs.

D'abord, en faire une locomotive du renouveau économique au moment où il est question d'un nouveau paradigme économique en rupture avec l'addiction aux hydrocarbures. Ensuite, aller vers une hausse du niveau avec des formations de qualité pour permettre à l'université algérienne d'améliorer sa position dans le classement international.

H.Khellifi

RÉDACTION DE MÉMOIRES ET DE THÈSES

L'université forme et informe

À la fin d'un parcours universitaire, que ce soit en licence, master ou doctorat, les étudiants doivent rédiger un mémoire de fin d'étude sur une thématique choisie en début d'année. Cette tâche peut sembler difficile pour certains étudiants qui se demandent comment et par où commencer. C'est pourquoi l'Université Badji Mokhtar d'Annaba (UBMA), dont le pôle universitaire Ibn Badis de Sidi Achour, organise une journée d'étude sur la méthodologie de rédaction d'un mémoire de recherche, aujourd'hui, mardi 7 février. L'évènement débutera à 9h30 dans l'auditorium Abdallah Fadel et se poursuivra tout au long de la journée. Le recteur, ses adjoints et doyens des facultés ainsi que les membres de la cellule de travail et de suivi de l'université de Sidi Achour invitent les étudiants et les représentants de clubs estudiantins à participer à cette journée.

Au programme figure une présentation de plusieurs projets de start-up pour élargir la vision des étudiants et leur fournir des idées créatives. Il y aura également une exposition de quelques travaux d'étudiants pour expliquer, aux futurs diplômés, les différentes étapes et aspects d'un mémoire de fin d'études. Des débats seront organisés afin d'écouter leurs préoccupations et clarifier les points ambigus. Il est important de rappeler que le mémoire de fin d'études est une étape cruciale dans la vie d'un étudiant, car il marque un passage de la formation à la vie active. Le mémoire constitue, en quelque sorte, un pas vers l'avenir, étant donné qu'il conclut non seulement la formation choisie, mais détermine aussi souvent l'obtention ou non d'un diplôme. Il est donc crucial d'être bien organisé et de prévoir au mieux chaque étape décisive de la rédaction du mémoire.

K. Khadidja Rayenne

07/02/2023.N° 6983